و اقع الاستثمار الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك في ظل تبنيها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

The Reality of Social Investment in Sonatrach in Light of Its Adoption of Social Responsibility Dimensions

أحلام بن ساحة [1]*

[1] المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، a.bensaha@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/23 تاريخ القبول: 2026/04/27 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الاستثمار الاجتماعي كأحد الاليات الحديثة التي تربط بين تحقيق العائد الاقتصادي وتعزيز المنافع المجتمعية في ظل تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد سلطت الدراسة الضوء على مؤسسة سوناطراك باعتبارها رائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي وتهدف من خلاله إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الاجتماعية التي تقوم بها سوناطراك تعكس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وأنها تطبق عناصر الاستثمار الاجتماعي لكن بشكل غير متكامل، حيث يغلب عليه الطابع الإنفاقي والتنموي أكثر من الطابع الاستثماري المبني على قياس الأثر المستدام.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة، المسؤولية الاجتماعية، الاستثمار، الاستثمار الاجتماعي، سوناطراك.

تصنيف JEL: I30, O1, M14

Abstract:

This research aims to explore social investment as one of the modern mechanisms that link economic returns with the enhancement of social benefits within the framework of corporate social responsibility. The study highlights Sonatrach as a pioneer in the field of social investment, seeking to achieve sustainable development and improve community well-being. The findings reveal that the social projects undertaken by Sonatrach reflect its commitment to social responsibility; however, the company implements social investment in a non-integrated manner, where spending and developmental aspects prevail over an investment-oriented approach based on measuring sustainable impact.

Keywords: Company, Social Responsibility, Investment, Social Investment, Sonatrach.

Jel Classification Codes: I30, O1, M14

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد كانت المؤسسات في قديم تمارس نشاطاتها بحرية مطلقة دون الاكتراث بالآثار لأنشطتها المختلفة والانعكاسات التي قد تسببها هذه الأنشطة على الوسط الذي تعمل ضمنه, سواء كان داخليا أو خارجيا، لكن التطور التكنولوجي والعلمي الهائل الذي تشهده بيئة الأعمال ساهم في أهمية اكتساب الدور الاجتماعي للمؤسسات، خاصة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية في ظل التحول إلي نظام الرأسمالي وخصخصة العديد من المؤسسات.

ولكي تكتسب المؤسسات دوراً اجتماعياً، يتوجب عليها وضع فلسفة وآليات عمل ضمن إطار أخلاقي واجتماعي ينعكس بشكل ايجابي على مختلف فئات المجتمع وأطرافه، بحيث تصبح هذه المؤسسات ممثلة لنسيج اجتماعي ورابط لمكونات الأمة، فمع ترسيخ وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح من الصعب على المؤسسات الكبيرة التغاضي عن دورها التنموي واحساسها بالمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع، وأهمية هذه المشاركة الاجتماعية لا تكمن فقط في مجرد الشعور بالمسؤولية وإنما أصبحت أمرا ضروريا لكسب تعاطف المجتمع واحترامه وبالتالي ضمان النجاح والقبول من الجماهير.

ونتيجة لذلك، سعت العديد من المؤسسات لإنشاء منظمات تنموية أو عمل خطط منظمة لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع ومحاولة تنميتها بشكل فعال وذلك في إطار الاستثمار الاجتماعي، والذي يمثل اليوم جسرا بين المؤسسة والمجتمع، إذ يمنح معنى أعمق للدور الاقتصادي من خلال المساهمة في تحسين حياة الأفراد في مختلف المجالات، فهو التزام إنساني طويل المدى يعكس وعي المؤسسات بمسؤوليتها تجاه الإنسان والمحيط، ويجعل من التنمية المستدامة هدفا مشتركا تتقاطع فيه مصلحة المؤسسة مع تطلعات المجتمع.

وعليه ومما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية التالية:

- ✓ **إلى أي مدى يعكس و اقع الاستثمار الاجتماعي لمؤسسة سوناطراك التزامها بأبعاد المسؤولية الاجتماعية؟**

وهذه الاشكالية تنبثق منها مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة سوناطراك؟
- ✓ هل تتبنى مؤسسة سوناطراك استثمارات ذات بعد اجتماعي؟
- ✓ هل يؤدي تبني مؤسسة سوناطراك للمسؤولية الاجتماعية إلى زيادة استثماراتها الاجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تعتمد مؤسسة سوناطراك مبدأ المسؤولية الاجتماعية في مختلف أنشطتها؛
- ✓ تلتزم مؤسسة سوناطراك بتنفيذ مشاريع اجتماعية وتحرص على تضمينها في تقاريرها السنوية؛
- ✓ يسهم التزام سوناطراك بالمسؤولية الاجتماعية في توجيه جهودها نحو الاستثمارات الاجتماعية.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته وذلك من خلال:

- ✓ المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الوطنية، من خلال تسليط الضوء على تجربة سوناطراك باعتبارها أكبر شركة وطنية ومحرك أساسي للاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تقديم صورة واضحة عن واقع الاستثمار الاجتماعي لسوناطراك، ما يتيح للباحثين وصناع القرار فهم التحديات والفرص المرتبطة به؛
- ✓ المساعدة في تقييم مدى إسهام هذه الاستثمارات في تحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على مفهوم الاستثمار الاجتماعي وأبعاده النظرية في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- ✓ تحديد المجالات التي تستهدفها الاستثمارات الاجتماعية لسوناطراك؛
- ✓ استشراف الفرص المتاحة لتعزيز فعالية الاستثمار الاجتماعي للمؤسسة، واقتراح آليات عملية لتحسينه وضمان استدامته.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم وصف متغيرات الدراسة، وجمع البيانات من التقارير الرسمية لمؤسسة سونطراك فيما يخص استثماراتها الاجتماعية وتحليلها للكشف عن أبعاد الممارسات الاجتماعية للمؤسسة وواقعها الفعلي.

2. المسؤولية الاجتماعية

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

إن أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو الباحث (Peter Drucker) (العايب، 2012، صفحة 11) حيث اعتبرها بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه ". (بن مسعود و كنوش، 2012، صفحة 03)

وعرفها (Milton Friedman) في سنة (1970) بأنها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل". (العايب، 2012، صفحة 11)

وقد قدم (Berman) كذلك في سنة (1997) تعريفا موجزا للمسؤولية الاجتماعية، حيث عرفها بأنها "استثمار في رفاهية الناس والمجتمع ". (wolk, 2009, p. 666)

أما الاتحاد الأوربي فيرى بأن مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعني "أن تقرر هذه المؤسسات طواعية بأن تكون طرفا فاعلا في المجتمع وذلك بأن تساهم في حماية والحفاظ على البيئة الطبيعية التي تنشط فيها وبأن تتحمل مسؤولياتها اتجاه عمالها وبصفة عامة اتجاه كل أصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة والذين قد يؤثرون في توفير المتطلبات التي تساهم في نجاحها ". (فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في حماية المستهلك، 2012، صفحة 6)

وتعرفها الغرفة التجارية العالمية على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم ". (بن جيمة و بن جيمة، 2012، صفحة 03)

هذا ويرى كذلك البنك الدولي بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال يعني "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد ". (فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية)، (أرامكو السعودية) نموذجا، 2013، صفحة 31)

وهناك من يرى أيضا بأن المسؤولية الاجتماعية هي "التزام اجتماعي ما بين المؤسسات والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات اتجاه المجتمع"، (قلش، 2014، صفحة 03) وبذلك فهي تعتبر عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل به . (الحمدي، 2003، صفحة 40)

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية إدارة المؤسسة للآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها على المجتمع وبشكل مستمر مع الجهات المعنية ". (Boisjoly-Lavoie, 2013, p. 04)

وبالتالي نجد أن فكرة المسؤولية الاجتماعية تتمثل في التزام صانعي القرار بحماية وتحسين رفاهية المجتمع ككل بجانب المصلحة الخاصة، (سكاك، 2011، صفحة 200) فهي وفاء المؤسسات بالمسؤوليات

الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، (Archie & Shabana, 2010, p. 89)وهناك من حدد أيضا بأن هذا الالتزام يجب أن يتجاوز الالتزامات القانونية والتوقعات. (Dejean & Gond, 2004, p. 13)

وعليه يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية: "هي جميع المبادرات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والتي يترتب عليها فوائد ومنافع للمؤسسة، وتعزز مكانتها في المجتمع".

2.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية

إن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يمكن من تحقيق عدة فوائد بالنسبة للمؤسسة، والمجتمع، والدولة ومن أهم هذه الفوائد ما يلي: (المدبش، 2020، صفحة 14)

أ. على مستوى المؤسسة: يسهم في تحسين الصورة النمطية للمؤسسة وتعزيزها لدى المجتمع من عملاء وموظفين، وتحسين مناخ العمل، ورفع الروح المعنوية، وتحسين الأداء، وزيادة الإنتاج، ونمو مبيعات الشركات، وزيادة أرباحها.

ب. على مستوى المجتمع: القيام بممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات يسهم في الاستقرار الاجتماعي نظرا لإحساس المجتمع بتوفر نوع من العدالة، ووجود مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، وزيادة الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد الذي يسهم بدوره في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ج. على مستوى الدولة: قيام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية يسهم في تخفيف الأعباء المالية والعينية التي تتحملها الدولة للقيام بمهامها، وتوفير خدمات صحية وتعليمية وغيرها، ويؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية نظرا لتحمل المؤسسات بعض التكاليف الاجتماعية من خلال قيامها بدورها المجتمعي، إضافة إلى المساهمة في القضاء على البطالة بتوفير الوظائف المناسبة في القطاع الخاص لأبناء المجتمع، والمساهمة في تطوير الدول في مختلف المجالات، (المدبش، 2020، صفحة 14) والمساهمة كذلك في تنمية الدخل القومي وتنفيذ خطط التنمية. (أبو بكر، 2011، صفحة 91)

3.2 أهداف المسؤولية الاجتماعية:

هنالك عدة أهداف لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات يمكن تحديدها فيما يلي: (النجار، 2016، صفحة 70)

- ✓ استجابة المؤسسة إلى التغير في توقعات الأطراف الخارجية الراصدة لرسالة المؤسسة؛
- ✓ تحقيق التوازن في التزامات المؤسسة بين حملة الأسهم والمجتمع؛
- ✓ تعظيم الأثار الإيجابية وتقليل الأثار السلبية لأنشطة المؤسسة تجاه المجتمع؛

- ✓ تخفيض حدة التضارب بين أصحاب المصالح المتعارضة من حملة الأسهم والعاملين والمديرين والعملاء وأطراف المجتمع المختلفة؛
- ✓ المشاركة الإيجابية من قبل المحاسبين في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات لإمكانية تحقيق التوازن النسبي بين العلاقة الاقتصادية (إنتاج السلع والخدمات) والعلاقة الاجتماعية (دعم البعد الاجتماعي)؛
- ✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة بحيث لا تشمل فقط عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع؛
- ✓ الإفصاح عن العلاقة التي تقيمها المؤسسات ليس فقط مع عملائها وموظفيها بل أيضاً مع المجموعات المجتمعية الأخرى باعتبار أن جميع هذه المجموعات أطرافاً معنية بالمؤسسات؛
- ✓ مراقبة أعمال المؤسسات من قبل المشاركين من الإدارة والمساهمين والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع الأهلي والمدني كممثلين عن الأطراف المجتمعية؛
- ✓ دعم البعد الاجتماعي بمعرفة المؤسسة أكثر من مجرد التزام تشريعي؛
- ✓ القدرة على قياس أنشطة العقد الاجتماعي للمؤسسة بشكل فعال يرقى إلى وضعها بالمواطنة الصالحة مجتمعياً؛
- ✓ اكتساب ثقة الجمهور وإرضاء المستهلكين وحمايتهم والتفاعل مع الرأي العام وتحسين صورة المؤسسة وسمعتها وتنمية ودعم قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛
- ✓ رعاية العاملين وتحقيق استقرارهم النفسي وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم؛
- ✓ التوازن النسبي بين رفاهية المجتمع ورفاهية المؤسسة في إطار تأدية الأعمال التجارية؛
- ✓ الإفصاح عن الدور المؤسسي في عمليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة؛
- ✓ قيام المؤسسات بمقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته والإفصاح في تقاريرها عن نتائج ذلك.

4.2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية التالية: (لخضر و شنيني، 2011، صفحة 232)

أ. مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

ب. مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

ج. مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

د. مبدأ القابلية للمسائلة: أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات الحكومية والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات (ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية) التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية الاجتماعية وعلى التنمية المستدامة.

هـ. مبدأ الشفافية: تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك تأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

و. مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام حقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

5.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

جاءت مساهمة (carroll) بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم: (مقدم، 2014، الصفحات 79- 80)

أ. البعد الاقتصادي: حيث تمارس المؤسسة أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الانتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

ب. البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

ج.**البعد الأخلاقي:** تراعي من خلاله المؤسسة الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع.

د. **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

6.2 عناصر المسؤولية الاجتماعية:

يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية، والتي يوضحها الجدول التالي: (السكارنه، 2009، صفحة 166)

الجدول رقم (01): عناصر المسؤولية الاجتماعية

العناصر	التوقعات
المالكون	تحقيق أكبر ربح ممكن، تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل، رسم صورة محترمة للمؤسسة في بيئتها، حماية أصول المؤسسة، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	رواتب وأجور مجزية، فرص تقدم وترقية، تدريب وتطوير مستمر، عدالة وظيفية، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة، إسكان ونقل العاملين.
الزبائن	منتجات بنوعية جيدة، أسعار مناسبة، جودة عالية وإمكانية الحصول عليها، الإعلان الصادق، منتجات آمنة، إرشادات بشأن استخدام المنتج والتخلص منه بعد الاستعمال.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة، معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من مؤسسات أخرى بوسائل غير نزيهة.
المجهزون	الاستمرارية في التجهيز، أسعار عادلة ومقبولة، تطوير استخدامات المواد المجهزة، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	توظيف المعاقين، إنشاء فرص عمل جديدة، دعم الأنشطة الاجتماعية، المساهمة في حالة الأزمات والكوارث، الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة، احترام العادات والتقاليد السائدة.
البيئة	الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا

	غير المتجددة منها، تطوير الموارد وصيانتها، التشجير وزيادة المساحات الخضراء، ومنتجات غير ضارة بالبيئة.
الحكومة	الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة، احترام تكافؤ الفرص في التوظيف، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها، المساهمة في الصرف على البحث والتطوير، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة.
جماعات الضغط الاجتماعي	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، احترام دور النقابات والتعامل الجيد معها، التعامل الصادق مع الصحافة.

المصدر: (السكارنه، 2009، الصفحات 166- 168)

3. الاستثمار الاجتماعي

1.3 مفهوم الاستثمار الاجتماعي:

لقد كانت التبرعات الخيرية في السابق المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد لتمويل المشاريع الاجتماعية الناشئة، ومع اكتساب مجال ريادة الأعمال الاجتماعية مزيدًا من المصداقية وبالتالي التوسع، ازدادت مصادر التمويل القادرة على ضمان الاستدامة المالية ونمو الأثر الاجتماعي لهذه المؤسسات، سواء من حيث عدد الممولين أو حجم التمويل. (Heinecke & Spiess-Knafl, 2011, p. 05)

يعتبر الاستثمار الاجتماعي بمثابة أداة لمساعدة المؤسسات على زيادة تأثيرها الاجتماعي، وتحقيق الاستدامة ومساعدة الحكومات على تحقيق مسؤولياتها بطريقة أكثر فاعلية من خلال الأساليب المبتكرة في تقديم الخدمات العامة بكفاءة أكبر، ومعالجة الأسباب الأساسية للطلب المتزايد على الخدمات بدلا من محاولة التعامل مع عواقبها. (الشهري، 2021، صفحة 05)

ويعرف الاستثمار الاجتماعي بأنه الاستثمار الذي يهدف إلى إحداث تأثير إيجابي يتجاوز العوائد المالية، ويتطلب وجود نية لهذه الأعمال، كما يتطلب وجود دليل ملموس وقابل للقياس على التأثير الاجتماعي والبيئي على مستوى الأفراد والأسر. (Harji & Jackson, 2012, p. 73)

كما يشار إليه: "الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية أو بيئية مفيدة وقابلة للقياس بالإضافة إلى عوائد مالية". (Commission on Social Investment, 2022, p. 05)

هذا ويعتبر بأنه: "الاستثمار المالي في المبادرات الاجتماعية التي تدر أرباحا عبر تحصيل عائد اجتماعي بالدرجة الأولى ومن ثم العائد المالي". (تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية، إثمار للريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي، 2018، صفحة 08)

وتعرف المؤسسات التي تتبنى استراتيجية الاستثمار الاجتماعي بأنها ذلك النوع من المؤسسات الاستثمارية غير قابلة للخسارة، وهدفها ذو طابع اجتماعي يتمثل في رفع مستوى التأثير الإيجابي على المجتمع كله، وفي ذات الوقت تحقق فيه ما يكفي من العائدات لتغطية تكاليفها، وفيما لو تحسن مستوى أدائها، فربما تتمكن من تحقيق فائض مالي يمكنها من تنمية استثماراتها، ومن مزاياه أنه يصمم خصيصا لمساعدة الأفراد على دعم حياتهم إلى جانب تحقيق أقصى حد ممكن من العائدات الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. (الشهري، 2021، صفحة 05)

وبناءً على ما سبق نستنتج بأن الاستثمار الاجتماعي يهدف إلى تحقيق عوائد مالية مع إحداث تأثير اجتماعي إيجابي، حيث يتميز هذا النوع من الاستثمار بتركيزه على معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية، مما يجعله مختلفًا عن الاستثمارات التقليدية التي تركز فقط على الربحية.

2.3 عناصر الاستثمار الاجتماعي:

تتحدد ممارسة الاستثمار الاجتماعي بشكل أكبر من خلال العناصر الآتية: (غياث)

أ. النية: أن يكون إحداث الأثر هو النية الأساسية للمستثمر الاجتماعي، لا أن يكون الأثر مجرد فائدة جانبية ناتجة عن الاستثمار.

ب. توقع عائد مالي: يتوقع أن تولّد الاستثمارات الاجتماعية عائدا ماليا؛ يتراوح ما بين عوائد بسعر السوق أو عوائد معتدلة وفقا للمخاطر.

ج.الاستثمار في أصول مختلفة: يمكن الاستثمار اجتماعياً باستخدام فئات أصول مختلفة؛ كرأس المال الاستثماري، والأسهم الخاصة، وغيرها من الأصول.

د. قياس الأثر: السمة المميزة للاستثمار الاجتماعي هي التزام المستثمر بقياس الأثر وإصدار التقارير عن الأداء الاجتماعي والبيئي الناتج عن الاستثمار، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

3.3 أبعاد الاستثمار الاجتماعي:

تساعد معرفة أبعاد الاستثمار الاجتماعي على معرفة مستوى محفظة المستثمر الاجتماعي لكل بعد، بشكل يمكنه من التخطيط بشكل متوازن وتقليل المخاطرة.

وقد حدد المنتدى الاقتصادي العالمي، الأبعاد الثلاثة الرئيسية للاستثمار الاجتماعي: (غياث)

أ. بعد الأثر: يقيس حجم التغيير الناتج عن الاستثمار بالنسبة للمعنيين وفيما إذا كان هذا التغيير إيجابياً أم سلبياً.

ب. بعد العائد: يقيس حجم العوائد المادية التي عاد بها الأثر وهل كانت ضمن معدلات السوق أم تجاوزته صعودا أو هبوطا.

ج.**بعد المخاطرة:** يقيس حجم المخاطرة التي رافقت الاستثمار ومدى تأثر الاستثمار بها.

وبمجرد تحديد الهدف من الاستثمار الاجتماعي؛ يتم على أساسه تقدير مستويات كل من العائد والأثر المنشود، بالإضافة إلى تقدير حجم المخاطرة.

4. الاستثمار الاجتماعي لمؤسسة سوناطراك

تعتبر مؤسسة سوناطراك، أكبر شركة نفط وغاز في الجزائر، ورائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي، حيث تسعى إلى تعزيز التنمية المحلية من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع، إذْ تهدف من خلال هذا الاستثمار إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق النائية، وخاصة في ولايات الجنوب.

1.4 مفهوم الاستثمار الاجتماعي في سوناطراك

الاستثمار الاجتماعي هو استثمار طويل الأمد يهدف إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية، أما بالنسبة لسوناطراك فيتمثل هذا الاستثمار في تمويل مشاريع تعليمية، صحية، بيئية، وثقافية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية المحلية، وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التنمية البشرية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة في المناطق النائية التي تعتمد بشكل كبير على موارد النفط والغاز. (Sonatrach, 2022, p. 82)

2.4 أهداف الاستثمار الاجتماعي لمؤسسة سوناطراك:

تستهدف الإجراءات التي تتعلق بالاستثمارات الاجتماعية لسوناطراك بشكل أساسي ما يلي: (Sonatrach, 2023, p. 68)

أ. **تمويل البلديات المعوزة:** يتضمن البرنامج دعم البلديات التي تعاني من نقص في المرافق العامة، مما يعكس التزام سوناطراك بالمسؤولية الاجتماعية؛

ب. **تطوير البنية التحتية:** تعمل الشركة على تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية في مجالات مثل التعليم والصحة، بهدف رفع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للسكان؛

ج. **فك العزلة عن المناطق النائية**: من خلال توقيع اتفاقيات مع السلطات المحلية، تسهم سوناطراك في ربط هذه المناطق بشبكات النقل والخدمات الأساسية.

3.4 مجالات الاستثمار الاجتماعي لسوناطراك:

تقوم سوناطراك بتنفيذ استثمارات اجتماعية متنوعة تركز على تحسين نوعية الحياة في المناطق التي تعمل بها، هذه الاستثمارات لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل تشمل كذلك مجالات

البيئة، والصحة، والتعليم، مما يجعلها تشارك بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وتتمثل مجالات الاستثمار الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك فيما يلي:

أ. الصحة: تدعم سوناطراك القطاع الصحي من خلال بناء المستشفيات والعيادات الطبية، وتوفير المعدات الطبية الحديثة، وتنظيم حملات التوعية الصحية، تعتبر هذه المبادرات ذات أهمية كبيرة في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية، ومن الأمثلة على ذلك توقيع اتفاقيات لإنشاء قاعات علاج في بلديات مثل فنوغيل بولاية أدرار، مما يسهل على المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية دون الحاجة للسفر لمسافات بعيدة، وكذلك توفير سيارة إسعاف مجهزة في ولاية النعامة، لتسهيل نقل الحالات الحرجة.

بالإضافة إلى ذلك توقيع عدة اتفاقيات مع قطاع الصحة لتمويل ما يلي: (Sonatrach, 2022, p. 83)

- إنشاء (10) محطات لإنتاج الأوكسجين الطبي لصالح مستشفيات: البليدة، تلمسان، سطيف، الجزائر (باب الواد)، أدرار، غرداية، سيدي بلعباس؛
- إنشاء مرافق تضم مسرعات ومرافق استقبال، لمرضى السرطان على مستوى مستشفى تيزي وزو الجامعي ومستشفى رويبة الجامعي؛
- تنفيذ أعمال تجديد قسم جراحة الأعصاب بالمركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة؛
- تجهيز مزرعة حيوانية وفق المعايير الدولية مخصصة لتطوير إنتاج اللقاحات والأمصال لصالح معهد باستور الجزائر.

ب. التعليم والتدريب: تولي سوناطراك أهمية كبيرة للتعليم كأداة رئيسية للتنمية، حيث تقوم بتمويل مشاريع بناء المدارس والجامعات، وتوفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين، وتساهم في تطوير المناهج التعليمية وتجهيز المرافق التعليمية بأحدث التقنيات، حيث قامت بتجهيز 50 قسم رقمي بالمدارس الابتدائية بمعدات بيداغوجية رقمية، وإعادة تهيئة مدارس بلدية البنود بولاية البيض لتحسين بيئة التعليم, كما تدعم مؤسسة سوناطراك برامج التدريب المهني، فقد أسست مدارس ومراكز تدريبية تهدف إلى تعليم الشباب الجزائري مهارات تتعلق بالصناعات النفطية والغازية، مما يسهم في توفير فرص عمل مستدامة.

كما أنها تقدم دعما قويا للأنشطة الجامعية والعلمية، باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية الوطنية، حيث تقوم برعاية العديد من التظاهرات العلمية (مؤتمرات، أيام دراسية، مسابقات، حفلات

نهاية السنة) التي نظمتها العديد من الجامعات والمعاهد عبر أنحاء البلاد، بما في ذلك: (Sonatrach, 2023, p. 69)

- رعاية الدورة الثانية لمسابقة الذكاء الاصطناعي "هايك"؛
- رعاية المؤتمر الدولي حول المحروقات والطاقات المتجددة، والمواد، والبيئة، الذي نظمته جامعة أحمد دراية بأدرار؛
- رعاية المؤتمر الدولي حول الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية الذي نظمته جامعة زيان عاشور بالجلفة؛
- المؤتمر الدولي حول التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والطاقات المتجددة بالمدرسة العليا للاقتصاد بوهران (ESEO).

ج. **الثقافة والرياضة:** تساهم سوناطراك في دعم الأنشطة الثقافية، حيث أثمر التزامها بتعزيز الثقافة والفنون في سنة 2023 عن العديد من أنشطة الدعم، منها: (Sonatrach, 2023, p. 69)

- مشروع جرد التراث الثقافي والطبيعي الجزائري على مستوى كل من: (طاسيلي ناجر، والهقار، والأطلس الصحراوي، وتندوف، وتوات قورارة تيديكلت)، وستستخدم مساهمة سوناطراك في اقتناء المعدات اللازمة للقيام بجرد التراث الثقافي والطبيعي؛
- إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية الهامة والتاريخية المتعلقة بحرب التحرير الوطنية.

هذا وتساهم سوناطراك في دعم الأنشطة الرياضية كدعم الفرق المحلية حيث قامت بتوقيع 42 اتفاقية لرعاية النوادي الرياضية المحلية في ولاية عين صالح، مما يعزز النشاط الرياضي في المنطقة، إذْ تعتبر هذه المبادرات وسيلة لتعزيز الهوية الثقافية وتشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك قيامها بالعديد من المبادرات من بينها: (Sonatrach, 2022, p. 82)

- رعاية نادي مولودية الجزائر ونادي اتحاد الجزائر خلال سنة 2022؛
- رعاية ودعم تنظيم الدورة التاسعة عشر لألعاب البحر المتوسط بوهران؛
- رعاية البطولة العربية للأندية الأبطال لكرة اليد؛
- رعاية الأندية الرياضية في ولايات جنوب البلاد (بشار، إليزي، تمنراست، أدرار، غرداية).
- رعاية الاتحاد الجزائري لكرة القدم (FAF) لتنفيذ خطة عمله وخطة عمل المنتخبات الوطنية لكرة القدم لعامي 2023 و2024. (Sonatrach, 2023, p. 69)

- رعاية الدورة الخامسة عشرة للألعاب العربية التي أقيمت في الفترة من 5 إلى 15 جويلية 2023 في الجزائر. (Sonatrach, 2023, p. 69)

د. **البنية التحتية:** تدعم سوناطراك مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق، الجسور، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وربط أحياء بالكهرباء، حيث تسهم هذه المشاريع في تحسين الظروف المعيشية وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفي هذا الصدد تم تنفيذ مشاريع لتأهيل الطرق الصحراوية، مثل الطريق الذي يربط منطقة شوشة شعابنة ببلدية بن ناصر (ولاية تقرت)، مما يسهل حركة السكان ويساعد الفلاحين في نقل منتوجهم، وكذلك انجاز مشروع بئر مزود بمضخة يعمل بالطاقة الشمسية في بلدية إن غار ولاية عين صالح، مما يسهم في توفير المياه للسكان.

هذا وتقدم سوناطراك، بصفتها راعيا مؤسسيا رئيسيا، المساعدة للفئات المعوزة، وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة فعلى سبيل المثال: (Sonatrach, 2023, p. 69)

- تمويل معدات تعليمية وأتمتة المكاتب لصالح جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في بلديتي غرداية ومتليلي؛
- اقتناء معدات لصالح مركز علم النفس التربوي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ولاية تندوف؛
- تمويل أعمال ترميم مقر اتحاد المكفوفين بولاية الجزائر، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات لإنشاء مكتبة معلوماتية بطريقة برايل.

هـ. **البيئة:** تعد حماية البيئة من أولويات سوناطراك، حيث تسعى لتقليل الأثر البيئي الناتج عن عملياتها، يتم ذلك من خلال إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الأنشطة الصناعية، ودعم مشاريع الطاقة المتجددة، كاقتناء وتركيب الألواح الشمسية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة لتقليل الانبعاثات، هذه المبادرات تندرج في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

وبذلك تلتزم سوناطراك بتطوير برامج لتنفيذ استراتيجية المناخ، مدعومة بأهداف واضحة لتقليل الانبعاثات، تتماشى مع طموحها للوصول إلى توازن بين انبعاثات الغازات الدفيئة وامتصاصها بواسطة مصارف الكربون خلال النصف الثاني من القرن، ويتم ذلك من خلال تنفيذ مهامها بمسؤولية وأمان، مع التشاور مع جميع الأطراف الخارجية المعنية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولذلك فهي تلتزم بتخصيص الموارد الضرورية والمثلى لتنفيذ سياسة المناخ الخاصة بها وتحقيق أهدافها في هذا المجال،

وتعتمد جميع التدابير اللازمة لضمان أن تنعكس التزاماتها بحماية المناخ في الأنشطة اليومية التي تقوم بها، وأنشطة فروعها، وشركائها، والشركات الخارجية، والمقاولين الفرعيين. (Sonatrach)

هذا وتتضمن خطة الاستثمار متوسطة المدى لسوناطراك تخصيص ما يقرب من مليار دولار أمريكي لمشاريع تندرج في إطار الانتقال الطاقوي للشركة، لا سيما مشاريع استرجاع الغازات المحروقة على مستوى مواقع الإنتاج ومركبات الغاز الطبيعي المسال، ومشاريع إنتاج الكهرباء الكهروضوئية لتلبية الاحتياجات الطاقوية لمواقع الإنتاج والنقل والمعالجة، فضلا عن مشاريع تجريبية لإنتاج ونقل الهيدروجين الأخضر. (Sonatrach, 2022, p. 84)

4.4 تحديات الاستثمار الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك والفرص المتاحة لتحسينه:

استنادا إلى ما ورد في التقارير الرسمية لمؤسسة سوناطراك وما تناولته مختلف وكالات الانباء الجزائرية، يتضح أن المؤسسة تواجه عدة صعوبات مرتبطة ببرامجها الاجتماعية، وهو ما يعكس طبيعة التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي تحيط بنشاطها، وفي المقابل تبرز امكانات مهمة من شأنها فتح آفاق أوسع لتحسين أدائها وتعزيز إسهامها في خدمة المجتمع، الأمر الذي يجعل من الضروري التوقف عند أهم التحيات والفرص القائمة لتحليل واقع الاستثمار الاجتماعي للمؤسسة.

ومن أبرز التحديات التي تواجه مؤسسة سوناطراك ما يلي:

أ. التهميش في بعض المناطق: على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن هناك مناطق معينة في الجزائر لا تستفيد بشكل كاف من هذه المبادرات، فبعض المناطق النائية لا تحظى بالاهتمام الكافي، مما يؤدي إلى استمرار التهميش في بعض الأماكن، وتعتبر هذه القضية من أبرز التحديات التي تواجه سوناطراك في تنفيذ مشروعاتها الاجتماعية، حيث يتطلب الأمر مزيداً من الجهد لتوسيع نطاق الاستفادة.

ب. التنسيق مع السلطات المحلية: من التحديات الأخرى التي تواجه سوناطراك في الاستثمار الاجتماعي هو التنسيق مع السلطات المحلية، ففي بعض الأحيان يعيق التنسيق غير الفعال مع الجهات الحكومية تنفيذ المشاريع الاجتماعية بكفاءة، كما أن هناك قضايا تتعلق بالبيروقراطية وضعف التنسيق بين الأطراف المعنية.

ج. الاستدامة المالية للمشاريع الاجتماعية: التمويل المستدام للمشاريع الاجتماعية يعد من أبرز التحديات التي تواجهها الشركات الكبرى مثل سوناطراك، فعلى الرغم من أن الشركات تسعى إلى دعم المشاريع الاجتماعية، إلا أن الحفاظ على استدامة هذه المشاريع يحتاج إلى موارد مالية مستمرة، وهو ما قد يشكل تحدياً في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن هناك العديد من الفرص التي يمكن لسوناطراك استغلالها لتعزيز جهودها في الاستثمار الاجتماعي، ومن أبرز هذه الفرص:

أ. الشراكات مع المجتمع المدني: يمكن لسوناطراك تعزيز استثماراتها الاجتماعية من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فالتعاون مع هذه الأطراف سيسهم في فهم أفضل لاحتياجات المجتمعات المحلية ويساعد على توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية.

ب. تعزيز الابتكار في المشاريع البيئية: باعتبار أن قطاع النفط والغاز من أكثر القطاعات التي تلحق الضرر بالبيئة، يمكن لسوناطراك الاستفادة من الابتكار التكنولوجي لتطوير حلول بيئية مستدامة، يمكن أن تشمل هذه الحلول تحسين فعالية عمليات التنقيب والتكرير، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

ج. دعم المشاريع الاقتصادية المحلية: تستطيع سوناطراك تعزيز الاستثمار الاجتماعي من خلال تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحلية من خلال توفير تمويل أو تدريب لهذه المشاريع، والتي ستساهم في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي وتعزيز فرص العمل.

د. تفعيل آليات المراقبة والتقييم: وضع آليات قوية لمراقبة وتقييم المشاريع، لضمان جودتها وفعاليتها، والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة، وإجراء تقييمات دورية للتأثيرات الاجتماعية للمشاريع، لضمان استدامتها وتقديمها لقيمة حقيقية للمجتمعات المحلية.

5. خاتمة:

إن الاستثمار الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك يشكل جزءاً مهماً من استراتيجيتها، فهو يعكس التزامها بتجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع المحلي، ورغم التحديات التي قد تواجهها في بعض المجالات، إلا أن هناك فرصاً كبيرة لتعزيز هذه الجهود وتحقيق نتائج أفضل في المستقبل، وبالتالي يجب على سوناطراك الاستمرار في توسيع نطاق هذه المبادرات، مع التركيز على الشراكة مع المجتمع المدني وتحقيق استدامة مالية في المشاريع الاجتماعية والرقابة عليها.

1.5 نتائج الدراسة:

- ✓ تضع سوناطراك خدمة المجتمع والتنمية المحلية كجزء من استراتيجيتها في تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، خاصة في المناطق التي تنشط فيها، إذْ تهدف مشاريعها الاجتماعية سواءً في الصحة، أو التعليم، أو البنية التحتية إلى تحسين ظروف معيشة السكان؛

- ✓ إن مؤسسة سوناطراك لا تهدف إلى تحقيق عائد مالي مباشر من هذه المشاريع لأنها مؤسسة وطنية بالأساس، لكن هناك عائد غير مباشر وهو تعزيز صورتها وسمعتها محلياً ودولياً؛
- ✓ تسعى سوناطراك إلى خلق بيئة اجتماعية مستقرة تساعدها على الاستمرار في نشاطها الصناعي دون نزاعات أو رفض مجتمعي، وكسب ثقة الدولة والمجتمع باعتبارها شركة مواطنة؛
- ✓ سوناطراك لا تقتصر على مجال واحد، بل تنوع مشاريعها الاجتماعية بين: البنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه)، والتعليم (بناء مدارس وتجهيزها)، والصحة (تمويل مستشفيات وتجهيز عيادات)، والثقافة والرياضة (دعم الفعاليات والأنشطة الشبابية)؛
- ✓ عدم قياس الأثر الاجتماعي لسوناطراك، فهي تنشر عادة تقارير سنوية عن أنشطتها، لكن غالباً يكون طابع وصفي أكثر من كونه تحليلاً للأثر الاجتماعي الفعلي (كيف تحسنت معيشة السكان بعد المشروع؟ ما نسب الاستفادة؟)، حيث أن بعض الشركات العالمية تستعمل أدوات دقيقة لقياس الأثر (مؤشرات كمية ونوعية)، بينما سوناطراك تركز أكثر على العرض العام للإنجازات؛
- ✓ إن سوناطراك تطبق عناصر الاستثمار الاجتماعي لكن بشكل غير متكامل، حيث يغلب عليه الطابع الإنفاقي والتنموي أكثر من الطابع الاستثماري المبني على قياس الأثر المستدام.

2.5 التوصيات: في ضوء ما أظهرته النتائج يتم تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ التركيز على مجالات جديدة من الاستثمار الاجتماعي مثل الطاقات المتجددة، والزراعة، والرقمنة والتعليم عن بعد في المناطق النائية؛
- ✓ تخصيص برامج تمويل وتدريب لأصحاب المشاريع الناشئة في الجنوب والهضاب؛
- ✓ اتاحة فرص للشباب المحلين للاندماج في سوق العمل بدل الاعتماد على اليد العاملة الخارجية؛ وربط عقود التوريد والمناولة بمؤسسات محلية لتعزيز التنمية الاقتصادية؛
- ✓ اطلاق مبادرات لإعادة تأهيل الأراضي المتأثرة بالأنشطة البترولية والغازية؛
- ✓ إعادة موازنة الاستثمارات الاجتماعية بعدم التركيز المفرط على المجال الرياضي، وتوجيه الموارد نحو التعليم، والصحة، والبنية التحتية المحلية؛
- ✓ إنشاء وحدة دائمة لمتابعة المشاريع الاجتماعية وتقييم أثرها بصفة دورية؛
- ✓ الالتزام بنشر بيانات شفافة حول ميزانية الاستثمار الاجتماعي وآليات صرفها، باعتبار ذلك مسؤولية متبادلة بين المؤسسة والمستفيدين لضمان الثقة والمساءلة.

6. قائمة المراجع:

1. Dejean, F., & Gond, J.-P. (2004). La responsabilité sociétale des entreprises : enjeux stratégiques et méthodologies de recherche. *Finance Contrôle Stratégie, 07*(01).
2. Heinecke, A., & Spiess-Knafl, W. (2011, May). Social Investment Manual: An Introduction for Social Entrepreneurs. *SSRN Electronic Journal*.
3. Archie , B., & Shabana, K. (2010). The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice. *International Journal of Management Reviews, 12*(01).
4. Boisjoly-Lavoie, A. (2013). *La Responsabilité Sociétale des Organisations: Proposition d'un Modèle Pour L'intégration ISO 26000.* Canada: Maîtrise En Environnement, Univresité de Sherbrooke.
5. Commission on Social Investment. (2022). *Reclaiming the Future: Reforming Social Investment for the Next Decade (Final Report).* London: Commission on Social Investment.
6. Harji, K., & Jackson, E. (2012). *Accelerating impact: Achievements, challenges and what s' next in building the impact investing industry.* New York: The Rockefeller Foundation.
7. Sonatrach. (s.d.). Consulté le 23, 08, 2025, sur Politque Climat: https://sonatrach.com/fr/politque-climat/
8. Sonatrach. (2022). *Annual Report.* Consulté le 22, 08, 2025, sur https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/06/RA_2022_EN_Web.pdf
9. Sonatrach. (2023). *Annual Report.* Consulté le 22, 08, 2025, sur https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/06/Rapport_Annuel_2023_EN_For_WEB-2.pdf
10. wolk, s. (2009). Reading for a Better World: Teaching for Social Responsibility With Young Adult Literature. *Journal of Adolescent & Adult Litracy, 52*(08).
11. أماني بنت زهير الشهري. (2021). *الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي*. السبيعي الخيرية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
12. بلال خلف السكارنه. (2009). *أخلاقيات العمل* (الإصدار 01). عمان - الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

13. تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية، إثمار للريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي. (2018). *دليلك إلى الاستثمار الاجتماعي: تعرف معنا خطوة بخطوة كيف تستثمر أموالك في مشاريع تجارية تعمل على حل المشكلات الاجتماعية؟* الرياض: مؤسسة أوقاف العرادي الخيرية.

14. جميل حسن النجار. (2016). أثر التوجه نحو أنشطة المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة الخليل للبحوث، 11* (02).

15. خليل هواري غياث. (بلا تاريخ). *نظرة على الاستثمار الاجتماعي*. تاريخ الاطلاع 20, 08, 2025، من https://innovationhub.social/articles/impact15_01

16. عبد الرحمان العايب. (جوان, 2012). مساهمة إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حالة المؤسسات الاقتصادية العمومية للتوظيب وفنون الطباعة (برج بوعريريج). *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (11).

17. عبد الرزاق مولاي لخضر، و حسين شنيني. (2011). أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات. *الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. يومي 22- 23 نوفمبر*. ورقلة - الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

18. عبد الله قلش. (2014). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. *الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية. يومي 23- 24 نوفمبر*. الشلف- الجزائر: جامعة حسيبة بن يوعلي.

19. علي محمد المدبش. (2020). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وولاء العملاء بالتطبيق على عملاء شركات الاتصالات السعودية بمنطقة جازان. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، 21*(02).

20. فؤاد محمد حسين الحمدي. (2003). *الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية*. العراق: أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية.

21. محمد فلاق. (2012). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في حماية المستهلك. *الملتقى الوطني حول: أثر التحولات الاقتصادية على تعديل قانون حماية المستهلك. يومي 05-06 ديسمبر*. الشلف - الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

22. محمد فلاق. (2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية)، (أرامكو السعودية) نموذجا. *مجلة الباحث*(12).

23. مراد سكاك. (2011). تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(11).

24. مريم بن جيمة ، و نصيرة بن جيمة. (2012). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. يومي 14-15 فيفري*. بشار - الجزائر: جامعة طاهري محمد.

25. مصطفى محمود أبو بكر. (2011). *أخلاقيات وقيم العمل في الجهاز الحكومي والمنظمات العامة، مدخل لضمان جودة الإصلاح الإداري ومنع مسببات الفساد في الجهاز الحكومي*. الاسكندرية- مصر: الدار الجامعية.

26. نصر الدين بن مسعود، و محمد كنوش. (2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على احدى المؤسسات الوطنية. *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية*. *يومي 14-15 فيفري*. بشار- الجزائر: جامعة طاهري محمد.

27. وهيبة مقدم. (2014). *تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري*. وهران - الجزائر: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة.